الاقتصاد الأخضر كإستراتيجية للتنويع في الاقتصاد الجزائري

د. تومي عبد الرحمان
أستاذ محاضر-أ-
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
د.مسيعد مريم
أستاذة محاضرة-ب-
جامعة 20 أوث 55 سكيكدة

ملخّص:

تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأخضر، وخاصّة أنّ الاقتصاد الجزائري يطغى عليه الطابع الريعي الذي لم يستطع إلى حدّ اليوم الوصول بالجزائر إلى مستويات التنمية المطلوبة أو المرجوة، فتوالي الأزمات المالية، وخاصة أزمة 2014 التي تسبّب فيها الانخفاض الهائل لسعر البرميل من النفط، قد أكّد على ضرورة تنويع الاقتصاد ووضّح خطأ التبعية الاقتصادية لمنتوج لا يمكن للدولة التحكّم في سعره.

كلمات مفتاحيه: الاقتصاد الأخضر، الإنفاق الحكومي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This research focuses on the relationship between the Algerian and the green economy. because the Algerian economy is dominated by the rentier nature, which -until now- has not been able to reach Algeria to the required or desired levels of development. The financial crises, especially the 2014 crisis caused by the massive drop in the barrel Of oil, has stressed the need to diversify the economy and explained the error of economic dependence of the product price that cannot be controlled by of the state.

Key words: Green economy, Government spending, sustainable development, Algerian economy.

مقدمة:

منذ التنبّه العالمي إلى الأزمة البيئية ومن ثمّ الأزمة الطاقوية التي سيواجهها العالم جرّاء الاستغلال اللاعقلاني والمتسارع للطاقة والموارد الطبيعية، جاءت الأزمات المالية لتجسيد النتائج الحتمية لهذه الأزمات.

الجزائر من الدول التي تمكّنت من تخطّي الأزمة المالية لسنة 2008 بسبب استفادتها من ارتفاع سعر البترول في السنوات السابقة للأزمة، لكن الأزمة المالية الراهنة، والتي تسبب فيها الانخفاض الهائل لسعر البرميل من النفط منذ سنة 2014، لم تكن في صالح أغلب الدول التي تعتمد في صادراتها على الصادرات النفطية وتمثّل الجباية البترولية من أكبر إيرادات الدولة الجزائرية التي تموّل بها معظم نفقاتها المسطّرة.

إنّ هذه الأزمة وتوالي الأزمات أكّد على ضرورة تنويع الاقتصاد ووضّح خطأ التبعية إلى منتوج لا يمكن للدولة التحكّم في سعره.

فلا بدّ من التوجّه نحو قطاعات حيوية قد تساهم في تنويع الاقتصاد وأهم هذه القطاعات، والتي تمثّل فرصا للنهوض بالاقتصاد الجزائري، هي قطاعات الاقتصاد الأخضر التي تؤدّي إلى تحسين الرفاهية والعدالة الاجتماعية مع الحدّ من المخاطر البيئية ونقص الموارد. وخاصة بعد أن أثبتت هذه القطاعات نجاعتها وفعاليتها في بعض الدول وأبرز مثال ناجح في التنوّع

وتقليص معدّلات التبعية الريعية هي دولة قطر التي ارتفعت مؤشرات التنمية المستدامة بكل أبعادها

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الخاصة بها ،منذ اتّجاهها نحو الاقتصاد الأخضر.

وهذا ما دفعنا في إطار البحث عن الحلول الناجعة للخروج من التبعية الريعية أولا ومن ثمّ البحث عن الاستدامة، إلى طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية : كيف توجّه الجزائر نفقاتها في ظلّ مبادئ التنمية المستدامة؟ و ما محلّ الاقتصاد الأخضر من مخططات الإنفاق الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تحاول هذه الورقة البحثية اختبار الفرضيتين التاليتين:

1 . تهدف المخططات الإنفاقية 2010-2014 و 2015-2019 إلى رفع مؤشرات التنمية المستدامة.

2. الأزمات المالية تفرض التوجّه نحو الاقتصاد الأخضر.

منهج الدراسة: للإجابة على **الإ**شكالية المطروحة نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي بغرض تحليل معطيات السياسة الإنفاقية ووصف مبادئ التنمية المستدامة وقطاعات الاقتصاد الأخضر التي تشكّل تحديات للاقتصاد الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع: من بين الأسباب التي استدعتنا لتناول هذا الموضوع:

- أهمية الوقوف عند ريعية الاقتصاد الجزائري والاستغلال الجيّد لعوائد الطاقة النفطية.

- أهمية التنمية المستدامة، وبالأخص في وقتنا الراهن في إطار الأزمة المالية الراهنة.

أهداف البحث: سطّرنا ثلاثة أهداف رئيسية تتمحور حولها الدراسة نذكرها في مايلي:

- الربط بين السياسة المالية مبادئ التنمية المستدامة؛

- توضيح تحديات التنمية المستدامة في الجزائر؛

- التأكيد على ضرورة تحقيق برنامج الإنفاق الحكومي للسنوات2015-2019 من أجل الخروج من فخّ التبعية الريعية.

هيكل البحث: قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية :

أولا. مبادئ التنمية المستدامة.

ثانيا. قطاعات الاقتصاد الأخضر.

ثالثا. برامج الإنفاق الحكومي وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

أولا. مبادئ التنمية المستدامة:

نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العملية والعلمية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على المصطلح نوع من الغموض. بينما جاء في تقرير برونتلاند 1987، أين ظهر المصطلح لأول مرّة، تعريف التنمية المستدامة كما يلي:"هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".1 هذا التعريف يظهر التنمية المستدامة مقاربة شاملة ، متعددة الأبعاد و الزمن:

- متعددة الأبعاد : إذ تربط بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم1 : تمثيل جوانب التنمية المستدامة

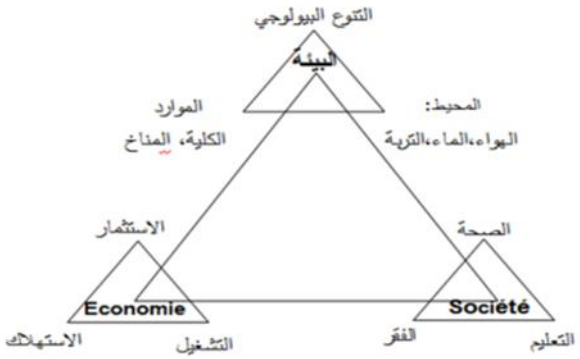

Source: Nicolas Hulot, **Pour un pacte écologiqu**e, Nord COMPO, impression Brodard et Taupin, France 2006, p185, بتصرف

- **ومتعددة الأجيال:** إذ تهتم بالأجيال المستقبلية و الجيل الحالي.

في التصريح الذي خرج به مؤتمر ريو دي جانيرو جوان1992 نجد 27 مبدءا لتوجيه مختلف الأعمال المهتمة بالتنمية المستدامة .

في السنوات الأخيرة بعض هذه المبادئ عرّفت بأشكال مختلفة و كانت محلّ نقاشات متعددة، و من هذه المبادئ سيعرض هذا العنصر المبادئ الستة عشر التي جاءت في **القانون الكندي للتنمية المستدامة** فتبنّي هذا النمط من التنمية على المستوى الكلّي يتطلب الالتزام بتحقيق المبادئ التالية[2]:

▪ **المبدأ الأول:** الصحة و جودة الحياة Health and quality of life: صحة الإنسان و الجودة المحسنة للحياة هي مركز اهتمام التنمية المستدامة . إذ أن البشر مخولون إلى حياة صحية و منتجة في تجانس مع الطبيعة.

▪ **المبدأ الثاني:** الإنصاف الاجتماعي و التضامن Social equity and solidarity: التنمية يجب أن تكون في إطار روح الإنصاف و الأخلاق الاجتماعية والتضامن داخل و بين الأجيال.

▪ **المبدأ الثالث:** الحماية البيئية Environmental protection: لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تشكل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من سيرورة التنمية .

▪ **المبدأ الرابع** : الكفاءة الاقتصادية Economic efficiency اقتصاد البلاد يجب أن يكون فعالا

وموجها نحو الابتكار والازدهار الاقتصادي الذي يقود إلى التقدم الاجتماعي محترما للبيئة.

▪ **المبدأ الخامس:** المشاركة والالتزام Participation and commitment المشاركة والالتزام للمواطنين و تجمعات المواطنين ضرورية لتحديد نظرة متماسكة للتنمية و ضمان التنمية البيئية الاقتصادية والاجتماعية.

▪ **المبدأ السادس:** الوصول إلى المعرفة Access to knowledge يجب تشجيع المقاييس المناسبة للدراسة والحصول على المعلومات والبحث من أجل تحفيز الابتكار والتوعية وضمان مشاركة فعالة لعامة الناس في تطبيق التنمية المستدامة .

▪ **المبدأ السابع** :التبعية Subsidiarity : القوة والمسؤوليات يجب أن توكل إلى المستوى المناسب من السلطات، بمعنى آخر مراكز إصدار القرارات يجب أن توزع بوفرة وتكون اقرب ما يمكن إلى المواطنين والمجتمعات المعنية .

▪ **المبدأ الثامن:** الزمالة والتعاون داخل الحكومة Inter-governmental partnership and cooperation إذ على الحكام أن يساهموا في ضمان أن التنمية مستدامة من وجهة نظر بيئية اقتصادية واجتماعية .التأثير الخارجي للممارسات في منطقة معطاة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

▪ **المبدا التاسع:** مبدأ الوقاية أو المنع Prevention : في وجود تهديد معروف يجب اتخاذ إجراءات منعية مخففة وتصحيحية مع إعطاء الأولوية للإجراءات في المصدر.

▪ **المبدأ العاشر:** مبدأ الحماية و الاحتياط Precaution ففي وجود تهديدات بأضرار خطيرة و غير قابلة للعكس لا يجب أن يستعمل نقص التأكد العلمي الكامل كعذر لتأجيل تبني معايير فعالة لمنع التدهور البيئي.

▪ **المبدأ الحادي عشر:** حماية الميراث الثقافيProtection of cultural heritage: الميراث الثقافي الدي يتشكل من الممتلكات والمواقع والأراضي والتقاليد والمعارف يعكس هوية المجتمع ويمرر القيم الاجتماعية من جيل لآخر والحفاظ على هذا الميراث يضمن استمرارية التنمية. فمكونات الميراث الثقافي

يجب أن تكون معرفة محمية ومحسنة مع أخذ ندرة جوهرها وهشاشتها بعين الاعتبار .

▪ **المبدأ الثاني عشر**: الحفاظ على التنوع الحيوي Biodiversity preservation: التنوع الحيوي يقدم منافع لا تعدّ ولا تحصى ويجب الحفاظ عليه لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية، حماية الفصائل والأنظمة البيئية، فالعملية الطبيعية التي تضمن الحياة، ضرورية لضمان جودة الحياة للبشر.

▪ **المبدأ الثالث عشر**: احترام قدرات التحمل البيئي Respect for ecosystem support capacity: يجب أن تحترم الممارسات الإنسانية القدرة الاستيعابية للنظام البيئي وقدرة الطبيعة على التحمل.

▪ **المبدأ الرابع عشر**: الإنتاج و الاستهلاك المسؤول Responsible production and consumption: أنماط الاستهلاك و الإنتاج يجب أن تتغير لجعل الإنتاج والاستهلاك أكثر قابلية للتطبيق وأكثر مسؤولية اجتماعيا وبيئيا وذلك عبر مناهج فعالة بيئيا والتي تتجنّب التبذير وتحسن استعمال الموارد.

▪ **المبدأ الخامس عشر** : مبدأ الملوث يدفع polluter pays فالدين يولّدون التلوث أو من ممارساتهم تسيء إلى البيئة عليهم أن يتحملوا حصتهم من تكاليف التدابير المتخذة من أجل منع وتخفيض والتحكم و تخفيف الضرر البيئي.

▪ **المبدأ السادس عشر** :مبدأ استيعاب التكاليف internalization of costs: حيث أن قيمة المنتوجات والخدمات يجب أن تعكس كل التكاليف التي تشكلها للمجتمع خلال دورة حياتها من تصميمها إلى استهلاكها ثم التخلّص منها .

التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق الاقتصاد البني(هو عكس الاقتصاد الأخضر والمبني على التنمية الملوثة للبيئة)، كما أنه لا يمكننا تحقيق الأهداف التنموية للألفية دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بدورها على فكرة الاقتصاد الأخضر.

والجدول الموالي يوضّح مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بحيث تتمثّل في مسارين، الأول مرحلة إطلاق المشاريع الخضراء والمسار الثاني يتمثّل في إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك أي إعادة تصحيحها وتحسين أدائها البيئي.

الجدول رقم 01: **مسارات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة.**

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للانتاج و الاستهلاك
<u>إيجاد فرص اجتماعية و اقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة</u> – تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع و الخدمات البيئية. – انتاج الطاقة المتجددة و توزيعها. – تشجيع المنامج الخضراء و الأنشطة الابتكارية و أنشطة البحث و التطوير و نقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي. – تعزيز روح المبادرة و التثقيف و إعادة التدريب. **<u>المنافع المتوقعة</u>** - تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون،إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي، إيجاد فرص عمل جديدة، إيجاد مصادر دخل جديدة، قطاعات تشغيل جديدة.	**<u>إيجاد فرص اجتماعية و اقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء.</u>** – تشجيع النقل المستدام. – تحويل مشاريع البناء و التصميم إلى مشاريع خضراء. – تحويل مشاريع انتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء. – تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه و عمليات تحلية المياه و توزيعها. – تشجيع سبل العيش المستدام و الزراعة المستدامة. **<u>المنافع المتوقعة</u>** الحدّ من انبعاث الكربون، تحسين النقل العام، تخفيض الشحّ المائي، تحسين الأمن الغذائي، تنمية المناطق الريفية و زيادة الدخل، و الحدّ من تدهور الأراضي و التصحّر.

المصدر: أوصالح عبد الحليم، الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية بين جدلية تحقيق النمو والتحول نحو الاقتصاد الأخضر-دراسة حالة الجزائر-، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ،العدد الثالث، سبتمبر 2014 ،وجدة ،المغرب ، ص67

ثانيا. تسع قطاعات حيوية للاقتصاد الأخضر:

يمكن للاقتصاد الأخضر تحقيق النمو والتوظيف مثل الاقتصاد البنّي[3]، ولكنه يحقق مالا يحققه الاقتصاد البني من اهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية. إنّ الاقتصاد الأخضر يتجسّد في عدّة قطاعات مهمّة نذكر تسع قطاعات حيوية يمكن أن تساهم في تحسين الرفاهية والعدالة الاجتماعية مع الحدّ من المخاطر البيئية و نقص الموارد:

1. الفعالية الطاقوية: تعرف الفعالية الطاقوية على أنها: 'مجموعة من الإجراءات والنشاطات التطبيقية بغية ترشيد استخدام الطاقة و الحد من تأثيرها على البيئة".[4]

*** اجراءات تجسيد التحكم في الطاقة:**

من أهم الإجراءات التي نص عليها بروتوكول كيوتو و التي يتوجب على الدول الصناعية اتخاذها والالتزام فيما بينها هي[5]:

– رفع كفاءة الطاقة في القطاعات الصناعية.

– التوسع في زيادة استخدام الطاقة.

– تشجيع الإصلاحات في القطاعات ذات الصلة ووضع سياسات وتدابير مناسبة بهدف تخفيض الانبعاث في القطاعات الصناعية.

– الحد من حرق الغاز.

– الحد من الملوثات والانبعاثات في كافة مراحل الصناعة و خاصة البترولية.

– الحفاظ على الطاقة في الصناعات المستنزفة مثل صناعة تكرير النفط.

***ومن أبرز سياسات ترشيد الطاقة نذكر ما يلي[6]:**

– اختيار انماط الطاقة الملائمة مثل الطاقات المتجددة و الجديدة.

– تطوير كفاءة الانتاج والاستخدام : من خلال تحسين خدمات الطاقة وتخفيض استهلاكها دون إنقاص معدلات النمو و تلويث للبيئة.

– التحفظ في استهلاك الطاقة : وتشمل الحدّ من الهدر الطاقوي.

2. النقل المستدام: تتمثّل المراهنة على هذا القطاع الحيوي الذي يمثّل شريان الاقتصاد لكلّ بلد، في مساهمة عملية النقل في تسهيل الحركية والتنقّل وبالتالي تنظيم المجال، يكون الاستثمار في هذا القطاع من أجل الاستدامة وذلك من خلال استراتيجيات تحقّق الأهداف الثلاث للنقل المستدام والمتمثلة في تقليل انبعاث الغازات الدفيئة في الجو من خلال عدة استراتيجيات نذكر منها استراتيجية السياقة البيئية واللجوء لتقنيات نظيفة في محرّكات وسائل النقل، واختيار الوسائل الأقل تلويثا، كبعد إيكولوجي وتقليل حوادث المرور وتنفيد قانون المرور، وتوفير النقل الحضري الآمن والمريح كأهداف ذات بعد اجتماعي[7]، إضافة إلى البعد الاقتصادي المتمثّل في توفير التكاليف وتحقيق الربح الاقتصادي.

3. الصناعة: هنا نتحدّث عن ضرورة اللجوء إلى التقنيات النظيفة والبحث عن الطرق التي تسمح بتحسين الأداء البيئي والأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية.

4.الفلاحة المستدامة: من أجل الوصول إلى أداءات اقتصادية و بيئية و اجتماعية في قطاع الفلاحة يجب تبنّي طرق الإنتاج الإيكولوجية التي تحمي البيئة وتدعم التوازن الطبيعي للمنظومة البيئية، كما أنها تحافظ على حركية النسيج الريفي من خلال منع استعمال المواد الكيميائية المصنعة (الأسمدة والمبيدات) وتيسير طرق الوقاية

والمقاومة البيولوجية. وتعتمد كذلك على عدم استخدام أي مبيدات حشرية أو أدوية وأسمدة كيماوية.

5.البناء المستدام: لا يوجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة عمرانية مستدامة. وهذه البيئة العمرانية تتطلّب تصميما مستداما للعمارة. والتصميم المستدام هو التداخل بين العمارة والهندسة الكهربائية والميكانيكية والإنشائية. وبالإضافة للاهتمام للجماليات التقليدية للحجم، النسب، المقاييس، الملمس، الظلال والضوء فان فريق تصميم المبنى يجب أن يهتم بالتكاليف طويلة المدى بيئيا، اقتصاديا، وبشريا. وقد حدد معهد روكي ماونتن خمسة عناصر للتصميم المستدام، ألا وهي:

- شمولية التخطيط والتصميم وأهمية القرارات الابتدائية، إذ أن لها أكبر الأثر في كفاءة استخدام الطاقة، مثل التصميم الشمسي السلبي الذي يستفيد من الطاقة الشمسية بالتوجيه المناسب، وكذلك الأمر للإضاءة الطبيعية والتبريد الطبيعي.

- اعتبار التصميم المستدام فلسفة بناء أكثر من كونه طراز مقترح للبناء حيث أن المباني التي تبنى بهذا الفكر غير محددة الفكر أو الطابع.

- لا يتعين زيادة تكلفة المباني المستدامة عن المباني التقليدية، كما أنها لا تختلف عنها في بساطة أو عدم تعقيد التصميم.

- تكامل التصميم باعتبار كل عنصر من العناصر جزءا من الكل وضروري لنجاح هذا التصميم.

- اعتبار خفض استهلاك الطاقة والحفاظ على صحة الأفراد وتحسينها أهم مبادئ التصميم المستدام.

هذا وتتضمن عناصر التصميم الأخرى ما يلي: الحفاظ على الطاقة، مراعاة الملامح المعمارية للمبنى، دراسة الغلاف الخارجي للمبنى ومدى حفاظه على الطاقة، استخدام الأنظمة الميكانيكية والكهربائية للطاقة بكفاءة، توفير الظروف الصحية الملائمة لمستعملي المبنى. وحيث أنه من أهم الأمور التي نسعى حاليا إلى تحقيقها إقامة بيئات صحية خالية من التلوث وسيوضح ذلك من خلال تناول وسائل ممارسة فكر البناء الأخضر لعمارة البيئة المستدامة عند اختيار مواد البناء وإعداد البيئة التي تراعي أهمية صحة وأمان مستخدمي المبنى.

6. **تدبير المياه والصيد البحري.**

7.الغابات: اظهرت دراسة اعدتها منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو بعنوان حالة الغابات فى العالم سنة2003 أن الغابات يمكن أن تسهم فى التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائى والفقر فضلا عن تحسين الإنتاج الغذائى واستدامته وتعزيز البيئة التى يعيش فيها أعداد كبيرة من سكان الريف الفقراء. وتعني الإدارة المستدامة للغابات تلبية الاحتياجات من السلع الخاصة بالغابات وخدماتها مع ضمان تسييرها باستمرار على المدى البعيد. ويربط هذا المفهوم بين منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية مع الحفاظ على التنوع فى التربة والمياه بالإضافة إلى التنوع البيولوجى وكذلك تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية للغابات .

وتؤكد الدراسة أهمية الغابات وعلاقتها بالتغيرات المناخية بوصفها مصدر لثاني أكسيد الكربون حين تتعرض للدمار أو التدهور أو مؤشرا حساسا للتحولات المناخية أو مصدرا للوقود الحيوي بدلا عن الوقود الحجري أو بالوعة لثاني أكسيد الكربون حين تخضع للإدارة المستدامة.

8. تدبير النفايات.

9. السياحة المستدامة: يمثّل قطاع السياحة حاليا أحد أهم الموارد الاقتصادية في العديد من دول العالم وتكمن أهمية قطاع السياحة في جلب العملة الصعبة ومساهمته في التوازن الخارجي، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. وفي تحسينه للإيرادات وتأثيره على باقي

القطاعات كالترويج للحرف التقليدية والتجارة... والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وتطويره.

فالتنمية السياحية يجب أن توازن بين الأقطاب الثلاث للتنمية المستدامة من خلال:

–الحفاظ على المواقع الطبيعية و حماية التنوع البيولوجي ؛

–والحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي وتوفير فرص العمل.

–و الاستفادة منها اقتصاديا.

التنمية السياحية هي "مختلف التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وإنتاج تسويق البضائع والخدمات ، لخدمة احتياجات ورفاهية السيّاح."[8]

ثانيا. مكانة قطاعات الاقتصاد الأخضر في برامج الإنفاق العام :

ازدادت أهمية دراسة سياسة الإنفاق العام في المدّة الأخيرة ،مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها ، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

وسمحت المخططات الثلاثة التي أطلقت منذ 2001 في الجزائر بتحقيق نمو اقتصادي أثّر بشكل إيجابي على الوضعية الاجتماعية للبلد رغم النقائص المسجلة في انجاز مشاريع المنشآت العمومية مثل التكاليف الإضافية والتأخر في استلامها. وحققت الجزائر مخططها التنموي (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي) في 2001 بوسائلها الخاصة في سياق انخفاض أسعار النفط ونذرة الموارد المالية بالرغم من خروجها من عشرية سوداء أثرت على قدراتها المادية والبشرية. ولم تتمكن الجزائر إلا في 2005 من تحقيق مسار التنمية الذي تم الشروع فيه سنة 2000 بفضل حجم الاستثمار الذي قارب 200 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010.

وسمح هذا الحجم الملحوظ من الاستثمارات بتعزيز البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية. وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في انجاز شبكة الطرقات وعصرنة الموانئ إلى جانب توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها. وكانت هذه الحركية متبوعة بمخطط ثالث خصص له 286 مليار دولار للفترة 2010–2014 ودعمت ببرامج خاصة لولايات الجنوب والهضاب العليا. وخصص هذا المخطط غلافا ماليا قيمته 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى التي تم الشروع فيها لاسيما في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والماء.. ويشكل احتياطي العملة الصعبة والأصول الموجودة بصندوق ضبط الايرادات فرصة لتمويل اقتصاد تنافسي ومنتج في ظل الأزمة المالية الدولية المستمرة ما يوفر مناخ مستقر لتطبيق المخطط الخماسي 2015–2019 .لكن الواقع الذي تواجهه الدولة الجزائرية والصدمة المالية التي جاء بها الانخفاض القوي لسعر البرميل من البترول جاء برسالة استعجالية في 03 أوث 2015 تفضي وتقرّ بضرورة تجميد كلّ العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات.

- أهداف المخطط الخماسي2015_2019:

رصدت الدولة نحو 262مليار دولار لمخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 ، كما تم فتح حساب رقم 143–302 و الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015_2019 هذا كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها .

ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، ستقوم الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف

معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 %، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.
وذلك بتحقيق الأهداف التالية[9]:

* برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار
*منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية . التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ
* نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
* تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
* واستحداث مناصب الشغل.
* بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019، بتحقيق نسبة 77% من النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.
* مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
* إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطّرة.
* مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
* إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي .
* ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، وذات القيمة التكنولوجية القوية، ودعم المؤسسات المصغرة التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات، وترقية المناولة.
* تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسس، ولاسيما توفير العقار والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة.
* عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
*ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية.
* ترقية الشراكة العمومية، الخاصة الوطنية والأجنبية في إطار التشريع الوطني المعمول به.

ومن بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا يتعلق الأمر خاصة بتحسين الظروف المعيشية للسكان و انجاز برامج تنموية بلدية هامة وكذا توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة والسكك الحديدية حسبما أكده بيان رئاسة الجمهورية.
_ و بهذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات و**المناجم والسياحة**.

– إنجاز **المناطق الصناعية** في مناطق الجنوب والهضاب العليا وعصرنة الوحدات الصناعية العمومية، ببناء محطات لتكرير المحروقات و التحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات و تكثيف استغلال المحاجر، و كذلك سيتم في المجال الفلاحي استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب و الهضاب العليا و تعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة **لترقية المستثمرات الفلاحية** لصالح الشباب .

_ كما ستتواصل الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين. وسيتم قريبا وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية. وينصب عمل الحكومة على استكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة.

- رهانات التنمية المستدامة في الجزائر:

إنّ هدف التنويع الاقتصادي ليس وليد الساعة فالجزائر تسعى وراء هذا الهدف منذ أزمة 1986 لكن كان من الضروري تهيئة و توفير الظروف التي تناسب العمليات الاستثمارية في شتّى القطاعات. لهذا ركّزت المخططات الإنمائية على ترقية البنى التحتية وتوفير المناخ المناسب منذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، إلى أن تمحور التخطيط حول الاستثمار في القطاعات التي ترفع من مؤشرات التنمية المستدامة للجزائر وأبرز هذه القطاعات هي قطاعات الاقتصاد الأخضر التي سبق وأن ذكرناها، والتي تمّ التركيز عليها من خلال المخطط الخماسي للسنوات 2015-2019. وفيما يلي نلخّص أهم مجهودات وآفاق الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

جدول رقم 02: آفاق الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

الجهود	الآفاق
-وفّر الاقتصاد الاخضر: 450ألف منصب شغل سنة2012.	- قد يوفّر أزيد من 1.4 مليون منصب شغل في 2025 خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة و الفعالية الطاقوية و تدبير المياه و معالجة النفايات.
1. الفعالية الطاقية و الطاقات المتجددة: الصندوق الوطني للطاقات المتجددة يموّل ب: 1 %من الجباية البترولية.	- برنامج وطني لتنمية الطاقات المتجددة2011-2030 : استثمار: 80-100 مليار دولار. أمداف أفق 2030: - 22 ألف ميغاواط / 12ألف ميغاواط موجّهة للسوق الوطنية. - تغطية 40بالمئة من جاجيات البلد من الكهرباء بالطاقة الشمسية (الحرارية و الضوئية 37%) و الطاقة الريحية 3%.) - خلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشر و غير مباشر. - اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز. - رفع معدّل إدماج الصناعة المحلية
	50% سنة 2020 و 80 %سنة 2030. - إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية و الغاز ، توفّر 150 ميغاواط.منها 25 ميغاواط تعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل). - برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة: 2015-2020: مرحلة نشر و تصنيع التجهيزات. 2020-2030: مرحلة التطوير على نطاق واسع.
2. السياحة المستدامة: مشروع قانوني التنمية المستدامة للسياحة و قانون مناطق التوسّع و المواقع السياحية :المصادق عليهما سنة 2003. - بعد الخطة التى تبنتها السلطات العمومية الجزائرية الممتدة من سنة 2001-2010 للنهوض بالقطاع السياحى، قدّمت خطة أشمل عرفت ب**برنامج التنمية** لآفاق سنة 2013، و من ثمّ الحقت السلطات المسؤولة **المخطط التوجيهى للتهيئة السياحية لآفاق 2025** الذي يمثّل الاستراتيجية التنموية الواجب اتباعها لتفعيل قطاع السياحة، خاصة و أن الجزائر تمتلك مقومات تساعدها لتكون بلدا سياحيا متميّزا (الموقع، المساحة، التنوع البيئى بين الساحل و الصحراء و	خصص 11 مليار لتهيئة 50 ينبوع حراري خلال الخماسي 2015-2019 زيادة على 229 ينبوع أحصي في 2014.

السهوب). - خصّص غلاف مالى قدره 21ألف مليار دج لتجسيد المخطط التوجيهى للتهيئة السياحية فى إطار التنمية المستدامة فى إطار البرنامج الخماسي 2010-2014	
3. السكن و الصحة: خصصت 65 مليار دولار تكنولوجيات جديدة للبناء و احترام المعايير البيئية الوطنية. - **استثمار** ما قدره 20 مليار أورو في : مخطط توجيهي للصحّة للفترة 2009-2025	الهدف: إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية في افق سنة 2019. في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019
4. تدبير النفايات: صودق أثناء مناقشة قانون الميزانية 2002 على قانون مراقبة و تسيير النفايات و طرق التخلّص منها. في إطار برناج الإنعاش الاقتصادي تمّ إنجاز عمليات تخصّ انهاء أشغال 10 مراكز دفن النفايات في أمم المناطق الحضرية. - تفقد الجزائر 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم اعتماد استراتيجية تدوير النفايات سنة 2010. - هناك 4000 مؤسسة عاملة في مجال جمع و تدوير النفايات. - مشروع الجزائر البيضاء2005 . - تحفيزات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر	البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية. هدفه: رفع معدّل التدوير الى 70 % سنة 2020 مقابل ما نسبته 5-6% حاليا. - إطلاق أنشطة للتواصل و التوعية و التكوين من أجل ضمان استدامة قطاع تدوير النفايات.
للاستثمار في هذا المجال. - دعم مسترجعي الأجهزة الالكترونية و العجلات و السيارات المعطّلة من أجل الحدّ من النفايات الصلبة. - وضع هدف طموح من أجل تحسين تدوير النفايات ليصبح نسبته 40% منذ سنة 2016 .	
5.الصيد البحري: مخطط الصيد البحري انطلاق 60 مشروع في قطاع الصيد البحري. استثمار 120 مليون دج.	-المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية الأحياء المائية.(2015-2020). الهدف: مضاعفة الانتاج السمكي قد يصل 200 ألف طن سنويا بفضل تربية الأحياء المائية(التي ستمثّل 70%من الانتاج).
6.الفلاحة البيولوجية: تستغلّ 700 هكتار مازالت متأخرة مقارنة بالمغرب 200ألف هكتار و تونس 330 ألف هكتار.	
7.المياه: - بلغ معدّل الربط بالشبكة العمومية للتطهير 87% سنة 2012. - 09 مصانع لتحلية المياه بقدرة إنتاجية 1.4مليون متر مكعب في اليوم. - استثمار 27 مليار دولار لقطاع الماء و التطهير ضمن المخطط الخماسي 2010-2014	قد يصل معدّل الربط بالشبكة العمومية للتطهير إلى: - 100% سنة 2030 في المناطق الحضرية. - 80% في المناطق الريفية.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى:

– تقرير للأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه.

يؤكّد الجدول أنّ الجهود التي بذلت أثناء فترة الإنعاش الاقتصادي لم تكن كافية لإحلال الإيرادات العادية محل الإيرادات الجبائية وهذا ما يؤكد على ضرورة الاهتمام بالقطاعات الانتاجية في سبيل تنويع الصادرات و رفع المؤشرات الاقتصادية الكلية. و هذا ما يركّز عليه المخطط الخماسي 2015–2019 عن طريق إتمام ما جاء في برنامج 2010–2015 الإنفاقي الذي نلاحظ أنّه اهتمّ ببعض المؤشرات البيئية و الاجتماعية . آفاق التنمية المستدامة الموضّحة من خلال البرامج المحددة لقطاعات الاقتصاد الأخضر في الجدول رقم 02 تؤكّد أنها من متوسطة إلى بعيدة المدى .

نتائج البحث:

– الأزمات المالية و المناخية تفرض التوجّه نحو مسار الاقتصاد الأخضر.

– الاستراتيجية التي تعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن أن تساهم في تطوير مؤشرات التنمية المستدامة للجزائر.

– كما يساهم الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر(الطاقات المتجددة، الفعالية الطاقية، الفلاحة والصيد البحري المستدامين، وتدبير المياه والنفايات والنقل المستدام، والبناء المستدام..)في تنويع الاقتصاد وخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، وهذا ما يشكّل رهانا أساسيا للبلد.

– تشجّع الخطة الخماسية لتوطيد النمو 2015–2019 ، الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر.

توصيات:

–إنّ الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر تتجسّد في المدى المتوسّط والطويل، فكلّ الرهانات والتحديات التي جاءت في مخطط توطيد النمو تظهر نتائجها في السنوات 2020–2030 و2050كأقصى تقدير لهذا يتعيّن على السلطات الإسراع في تطبيق المشاريع التي لم تبدأ بعد كما يتعيّن عليها الرقابة الصارمة لسيرورة انجاز المشاريع المسطّرة. لذلك يتعيّن تعزيز التدابير الخاصة بالتتبّع والتقييم خاصة من خلال إعداد مؤشرات الاقتصاد الأخضر.

–أمام التقلّبات التي تؤثّر على صادرات المحروقات، يتعيّن على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ومناصب الشغل.

–مؤهلات الجزائر من موقع و مساحة و تنوع مناخي يشكّل تميّزا للبلد، على السلطات استغلال كلّ المعطيات المتوفرة استغلالا أمثل. خاصة بالنسبة لقطاع السياحة الذي يحتاج الى تهيئة خاصة من فنادق وصرافات ونقل مريح وتكوين خاصّ، و جهود أخرى باستطاعة الدولة توفيرها بهدف رفع الطلب على العملة المحلية و بالتالي رفع سعر صرف الدينار الجزائري ، زيادة على فرص العمل المباشرة و الغير مباشرة التي يخلقها القطاع.

–كلّ قطاعات الاقتصاد الأخضر مهمة و تكمل بعضها لذلك لا يمكن الاهتمام بأحد القطاعات دون الأخرى.

–ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في رفع مؤشراتها البشرية من خلال الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر.

الهوامش:

[1] : OCDE (2006), **promouvoir le developpement durable à l'OCDE**, mars 2006,p02 disponible sous le lien suivant: www.ocde.org

[2] بالاعتماد على :

- Alain jounot,**100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, AFNOR,2004 p04, et

- The principles of sustainable development: a guide for action, sous le lien:
http://www.mddelcc.gouv.qc.ca/developpement/principes_en.htm, page consultée le 12-11-2015

[3]: هو الاقتصاد الذي ينتج و يلوّث.

[4]: فريد النجار، **ادارة شركات البترول و بدائل الطاقة**، الدار الجامعية، الاسكندرية ،ط2006 ،ص118

[5]: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **آلية التنمية التطبيقية في بروتوكول كيوتو**، الكويت،2007، ص85.

[6]: سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، دار حافظ للنشر و التوزيع، جدة السعودية، الطبعة الخامسة،1997،ص24-71

[7]: أن يتنقّل عشرة أشخاص في وسيلة نقل واحدة مريحة و آمنة أفضل من الناحية البيئية(انبعاث co2) من أن يستغلّ العشرة ركّاب سيارات خاصة لكلّ واحد منهم.

[8]: يحيى سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية**، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 98

[9]: حورية نور الدين، مخطط خماسي في الجزائر من أجل تنويع و تطوير الاقتصاد المحلي، 2014، مقال متاح على الموقع :

www.afrigatenews.net/